

وقّعوا على عريضة تدعو إلى محاكمة عادلة

دويم الموزير: الخرافي و٣٤ نائباً طالبوا أميركا بالإفراج عن معتقلي غوانتانامو

أعلن محامي المعتقلين الكويتيين في غوانتانامو دويم الموزير أن رئيس مجلس الأمة ونائبه ٣٣ نائباً وقّعوا على عريضة تطالب الحكومة الأميركية بالإفراج عن المعتقلين الكويتيين وتقديمهم إلى محاكمة عادلة.

وقال في تصريح للصحافيين إنه حضر إلى مجلس الأمة لمساعدة النواب في الإفراج عن ابنائنا الذين سجنوا دون محاكمة أو ذنب يذكر مستنكراً تصريح السفارة الأميركية في الكويت

لاحدى المجلات عندما ذكرت ان المحتجزين الكويتيين خطر على الكويت واميركا لافتاً الى ان تصريحها يفهم بان الادارة الاميركية تسير في طريق استمرار حجزهم، وطالب السلطين التشريعية والتنفيذية باعادة مناقشة قضية المعتقلين مرة اخرى للخروج بتوصيات للحفاظ على ابنائنا هناك.

واشار الى انه مكلف مع زملاءه في الكويت بالتعاون مع محامين اميركان من البنائنا عن المعتقل فايز الكندري.

حفاظاً على الوحدة الوطنية

الطبيباني: حذف محور البحرين من استجواب رئيس الوزراء



● مبارك الوعلان

● محمد هايف

● وليد الطيباني

وقال النائب وليد الطيباني إنه وزملاءه مقدمي الاستجواب الموجه الى سمو رئيس الوزراء، الفقرة الخاصة بالوفد الطبي الكويتي الذي توجه الى البحرين ورفضت البحرين استقباله حرصاً على اللمة الوطنية وجمع الكلمة لمواجهة الخطر الإيراني والتهديدات المتكررة على الكويت والخليج العربي خاصة ان اكبر خطر يهدد اي بلد هو تفكك الجبهة الداخلية.

وأضاف ان الوفد الطبي المذكور يضم افراداً وطنيين لا يمكن الاستشك في وطنيتهم او بولائهم للكويت ولذلك حرصنا منا على عدم التعميم واخذ البري بجزيرة المسية قمنا بحذف هذه الفترة وولي صفحة الوفد الطبي الكويتي للبحرين على ان يعود الكويتيون صفوا واحدا في مواجهة اي تهديد خارجي.

يذكر ان النواب وليد الطيباني ومحمد هايف

ومبارك الوعلان قدموا كتابا الى رئيس مجلس الامة قالوا فيه: بالاشارة الى الاستجواب المقدم من قبلنا بتاريخ ٢٢ / ٥ / ٢٠١١ الى رئيس مجلس الوزراء بصفته بشأن الاضرار بالامن الوطني الكويتي وبالعلاقات الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال انحياز السياسة الخارجية لحكومته نحو النظام الإيراني نقدم بطلب حذف الفقرة الثالثة من الصفحة (١٨) من صحيفة الاستجواب والتي تنص على: «من ذلك ملايسات مشاركة وقد طبي كويتي رسمي الى البحرين ما ادى الى خرق لامن البحرين وتورط مشاركين في الوفد في الاتصال بعناصر الفتنة في البحرين وغلبة تيار فكري محدد على الافراد المشاركين في الوفد، وهو التيار المعادي للشريعة السياسية في البحرين والداعم للفتنة فيها».

مكان النائب الصحيح هو قاعة عبدالله السالم

معصومة: لن أظاهر تأييداً لرئيس الوزراء

أكدت النائبة د. معصومة المبارك انه من حق الحكومة ان تلجأ الى المحكمة الدستورية في شأن ما يقدم اليها من استجوابات اذا رأت فيها شبهات دستورية.



● معصومة المبارك

وقالت د. المبارك ان التعبير من خلال الجماهير بالشارع هو مجرد تفريغ و«فضفضة» عن المشاعر، مطالبة بضرورة الابتعاد عن العبارات الخابية والاسفاف بالمصطلحات.

وشددت على رفضها قيادة بعض النواب للتجمعات او المظاهرات، قائلة «اذا فيكم حيل لاسقاط ناصر المحمد او اي وزير فليكن من خلال الالية الدستورية»، وطالبت النواب المساندين للمظاهرات والتجمعات بان يكفوا عن هذه الممارسات قائلة «ارحموا الكويت»، لافتة الى ان محاولات البعض كسر توجيهاً وزارة الداخلية تعتبر خطيئة وليس فقط خطأ.

وكشفت د. المبارك عن ان الوضع السياسي في الكويت والمواءمة السياسية لا يحتملان هذا التاجيح والتجاذب.

وقالت د. المبارك ان التعبير من خلال الجماهير بالشارع هو مجرد تفريغ و«فضفضة» عن المشاعر، مطالبة بضرورة الابتعاد عن العبارات الخابية والاسفاف بالمصطلحات.

البحريني: سأشارك في تجمع الإرادة اليوم

اعلن النائب عبدالرحمن العنجري انه سيكون ضمن النواب الحاضرين الى ساحة الإرادة اليوم مشددا على ان حضوره مبني على اساس ايمانه بان لا يديمقراطية بلا حريات، وان حرية التعبير للامة تكون في التجمعات العامة في جو سلمي وحضاري ترفع فيه الشعارات والالفتات ضمن الاطر الدستوري والقانوني، وهو حق مشروع في

الانتظمة الديمقراطية. وأشار العنجري الى ان افضل وسيلة للتعبير عن ارادة الامة هي النزول الى ساحة الإرادة والتجمع فيها، لاسيما انها ليست ببدعة، فقد احتضنت الساحة المظاهرات السلمية للمطالبين بحقوق المرأة السياسية وتعديل الدوائر الانتخابية الى الخسن، وشارك فيها العديد من النواب السابقين والحاليين.

أشار إلى ذهاب الوزير إلى لندن بعد جلسة الاستجواب

الغانم للفهد: راحة الأمير أهم من تاريخك السياسي

الملا: دولة الشيخ أحمد انهارت وأصبحت ذكري

نقى النائب مرزوق الغانم ما نقل عنه اثناء حديثه في ديوان المنيس فيما يتعلق بالتجمعات الشبابية المطالبة برحيل رئيس الوزراء. وأوضح ان موقفه واضح بدعم الشباب في التعبير عن رأيهم وفق القانون والدستور، قائلاً: أحمد الله ان لقائي في ديوان المنيس كان منقولا على الهواء ومسجلاً، واشادني بالشباب وحققهم في التعبير عن رأيهم موفق، والتصريح المزور الذي نسب لي لم ينطل على كل الشرفاء ممن شارك في التظاهرات ولم ين يشارك.

وقال موجه حديثه للشيخ أحمد الفهد: ذهابك لسمو امير البلاد في مقر إقامته في لندن لإنقاذ موقفك بعد جلسة الاستجواب أمر مستهجن، فراحة سموه أهم من تاريخك السياسي، وخاصة بعد اجراء سموه فحوصات طبية.

وقاصدا «رغبات القوى الشبابية» المطالبة برحيل الوزراء الشيخ ناصر المحمد بالرحيل، وآخرها تجمع «جمعة الغضب» الجمعة الماضية، وبمشاركة شبابية، قال مرزوق الغانم ان من يخرجون في مظاهرات في الشوارع ضد الحكومة، ويدعون لتغيير رئيس الوزراء هم تبع لدولة أحمد الفهد. وجاء حديث الغانم في ديوان المنيس، خلال ندوة أقيمت تناولت استجواب الشيخ أحمد الفهد، وشارك فيها النائب صالح الملا.

الملا بدوره تناول ما سماه بـ «دولة أحمد الفهد»، فرأى انها انهارت بصورة لم يتوقعها، مؤكداً نملك من الحقائق ما يجعلها ذكري.

وأكد نجاح استجواب أحمد الفهد قبل ان يبدأ، مبيناً بقوله: الاستجواب أثبت هشاشة دولة أحمد الفهد.

دعا الجميع إلى التواجد في ساحة الإرادة

البراك: الشباب سيرد اليوم على تشكيك الحمد في ولائهم للوطن

ثورة مصر بدأت بـ ٥٠ ألف متظاهر ووصلت إلى المليونية



● مسلم البراك

بالتشكيك في انتمائهم ووطنيتهم لهذا البلد، فإنهم سيردون عليه يوم الجمعة «اليوم».

وقال: ان رئيس الوزراء وكل من يشك فيهم كم هي الاعداد التي ترفض وجوده وهي اعداد لها تأثيرها ودورها وتفاعلها وقد تراثت على عكس هذا التفاعل في مجتمعها.

ودعا البراك كل أبناء الشعب للحضور اليوم والتواجد لان رئيس الوزراء حاول اىصال رسالة بان من هو غير موجود في الجمعة فهو مع رئيس الوزراء، موضحاً ان ذلك تعبير سيئ وعيب ومحاولة لتأخير ان من ليس موجوداً هو مع سمو الرئيس.

وقال: مع تقديرنا الكامل وحرصنا على النظام في الكويت فهو جزء منا ونحن جزء منه، مضيفاً ان في مصر سقط نظام استمر لمدة ٣٠ سنة، نظام سرق دماء أبناء الشعب لصرقه على الاستخبارات التي لم تستطع حمايته، وتطور الأمر ليصل إلى الجمعة المليونية، وكانت البداية بخمسين ألفاً من المتصمين في

اسبوعاً لحضار المعلومات التي طلبناها، مؤكداً ان هناك آيادي خفية تعمل بشكل غير طبيعي ومؤثر في مراحل هذ الصفقة.

وقال ان اللجنة ناقشت موضوع صفقة طائرتي الشحن وطلبنا من وكيل وزارة الدفاع جسران الجسر ان نضعه تحت القسم في جزئية معينة وتركتنا الامر متاحاً له، اما ان يقسم أو يرفض وفي النهاية رفض واعتذر. وقال ان السؤال كان مهماً وكان سيحدث ان هناك كخفية تسعى إلى أن تصنع هذه الصفقة، مشيراً إلى ان دور الاخوان في ديوان المحاسبة كان فاعلاً، مضيفاً ان مجلس الدفاع الأعلى اتخذ بعض القرارات ومع ذلك وزارة الدفاع ارسلت كتاباً قبل تحويل هذه الصفقة إلى ديوان المحاسبة بسنة، وخاطبت برفض المعاينة وذهب المحقق العسكري للمعاينة وزودنا بمجموعة من المعلومات نتيجة لسؤالنا.

وأكد ان في كل اجتماع تحصل على مجموعة من المعلومات لربط الأحداث، مبيناً ان الأمور اتضح بشكل كامل ويصعد اعداد التقرير النهائي لعرضه على اللجنة.

وقال ان الحكومة طلبت مهلة

وقال ان اللجنة ناقشت موضوع صفقة طائرتي الشحن وطلبنا من وكيل وزارة الدفاع جسران الجسر ان نضعه تحت القسم في جزئية معينة وتركتنا الامر متاحاً له، اما ان يقسم أو يرفض وفي النهاية رفض واعتذر. وقال ان السؤال كان مهماً وكان سيحدث ان هناك كخفية تسعى إلى أن تصنع هذه الصفقة، مشيراً إلى ان دور الاخوان في ديوان المحاسبة كان فاعلاً، مضيفاً ان مجلس الدفاع الأعلى اتخذ بعض القرارات ومع ذلك وزارة الدفاع ارسلت كتاباً قبل تحويل هذه الصفقة إلى ديوان المحاسبة بسنة، وخاطبت برفض المعاينة وذهب المحقق العسكري للمعاينة وزودنا بمجموعة من المعلومات نتيجة لسؤالنا.

وأكد ان في كل اجتماع تحصل على مجموعة من المعلومات لربط الأحداث، مبيناً ان الأمور اتضح بشكل كامل ويصعد اعداد التقرير النهائي لعرضه على اللجنة.

وقال ان الحكومة طلبت مهلة

السعدون لوزير التجارة: الشركات تتاجر في قسائم

وبيوت السكن الخاص رغم أنف القانون



● أحمد السعدون

الاسكان، ولاسيما بالنسبة لقطاع الشباب وحجبتها عن التداول يعني تجميماً لثروة وطنية. وأضاف: لاشك ان الشركات دوراً كبيراً في ظهور هذه النتائج السلبية، وعلى الرغم من احكام الفقرة الأخيرة من المادة ٧٠ من قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ إلا انه نتيجة لضعف الرقابة على الشركات، فقد استمر بعضها سادراً في غيبه بمخالفة القانون والتحليل عليه بالتعامل بقسائم السكن الخاص بشكل مباشر أو عن طريق تسجيل هذه القسائم باسماء اشخاص طبيعيين، سواء كانوا من أعضاء مجلس ادارة هذه الشركات أو من العاملين فيها أو غيرهم أو بأي طريقة أخرى للاتفاف على احكام القانون. ومضى يقول: من أجل وضع حد لكل ذلك وتوسيع نطاق الحظر ليشمل بالإضافة إلى الشركات، المؤسسات الفردية المرخص لها وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية، اعد هذا القانون ناصباً في مادته غيرهم أو بأي طريقة أخرى للاتفاف على احكام القانون، على ان يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وكان لم يكن كل تعامل من هذا القبيل وكل اجراء من شأنه نقل ملكية القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن

الخاص يجري بالمخالفة لأحكام هذه المادة. واستطرد قائلاً: أما المادة الثانية فقد نصت على انه مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة الأخرى في المسألة ٢٣٠ من قسائم الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠، تلتزم الشركات والمؤسسات الفردية القيام ببيع ما تملكه من القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون، وهو امر لا بد منه روعي فيه ان تكون الفترة معقولة حتى تتمكن الجهات المخاطبة بالحظر من التصرف في ما تملكه من قسائم وبيوت مخصصة لأغراض السكن الخاص خلال هذه الفترة. وزاد: وتحسوا لأي بيع أو نقل صوري للملكية فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على عدم الاعتداد بالبيع الإبعد نقل ملكية القسيمة أو البيت وقيد في السجل العقاري وصدور وثيقة التملك باسم الغير على ان يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وكان لم يكن كل نقل للملكية يتم على خلاف ذلك. وأضاف: وامعائناً في متابعة هذه السياسة نصت المادة الخالصة على ان يقدم وزير التجارة والصناعة إلى مجلس

الخاص يجري بالمخالفة لأحكام هذه المادة. واستطرد قائلاً: أما المادة الثانية فقد نصت على انه مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة الأخرى في المسألة ٢٣٠ من قسائم الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠، تلتزم الشركات والمؤسسات الفردية القيام ببيع ما تملكه من القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون، وهو امر لا بد منه روعي فيه ان تكون الفترة معقولة حتى تتمكن الجهات المخاطبة بالحظر من التصرف في ما تملكه من قسائم وبيوت مخصصة لأغراض السكن الخاص خلال هذه الفترة. وزاد: وتحسوا لأي بيع أو نقل صوري للملكية فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على عدم الاعتداد بالبيع الإبعد نقل ملكية القسيمة أو البيت وقيد في السجل العقاري وصدور وثيقة التملك باسم الغير على ان يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وكان لم يكن كل نقل للملكية يتم على خلاف ذلك. وأضاف: وامعائناً في متابعة هذه السياسة نصت المادة الخالصة على ان يقدم وزير التجارة والصناعة إلى مجلس